

Distr.: General
27 July 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

ملخص حلقة العمل المعقودة بين دورتين بشأن أعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي بعد الجائحة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/48 المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظم، قبل انعقاد الدورة الرابعة والخمسين من دورات المجلس، حلقة عمل بين دورتين تستغرق يوماً واحداً بغرض مناقشة التحديات والممارسات الجيدة والتجارب في أعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة، لا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي بعد الجائحة، بما في ذلك دور المشاركة في الحفاظ على الصحة العامة. ويتضمن التقرير ملخص حلقة العمل المعقودة بين دورتين في شكل هجين في جنيف، بتاريخ 31 أيار/مايو 2023، ومن ضمنه أي توصيات انبثقت عنها.

* أثق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة من قدمها.



أولاً - مقدمة

- 1- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/48، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة عمل بين دورتين استغرقت يوماً واحداً لمناقشة أعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة في سياق جائحة كوفيد-19 والتعافي بعد الجائحة.
- 2- وكانت الغاية من حلقة العمل أن تناقش بالتفصيل التحديات والتجارب والممارسات الجيدة في الأعمال المتساوي والفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة في سياق جائحة كوفيد-19 والتعافي بعد الجائحة، وأن يُستكشف دور المشاركة في الحفاظ على الصحة العامة.
- 3- وحتى تُضمن مشاركة ذوي المصلحة على أوسع نطاق ممكن، عُقدت حلقة العمل بين دورتين في شكل هجين، مع توفير الترجمة الشفوية بجميع لغات الأمم المتحدة، في جنيف، بتاريخ 31 أيار/ مايو 2023، وبُثت وقائعها عبر الإنترنت وسُجلت⁽¹⁾. وحضرها ممثلون عن الدول، ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وهيئات إقليمية وحكومية دولية، وأوساط أكاديمية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات من المجتمع المدني.
- 4- وعقب جلسة الافتتاح الرفيعة المستوى، تألفت حلقة العمل بين دورتين من ثلاث جلسات مواضيعية تناولت: (أ) التحديات والممارسات الجيدة في ضمان الحق في المشاركة في الشؤون العامة أثناء جائحة كوفيد-19؛ (ب) دور المشاركة في الحفاظ على الصحة العامة، حتى في سياق جائحة كوفيد-19 والتعافي بعد الجائحة: التجارب والممارسات الجيدة؛ (ج) الطريق إلى الأمام: بناء الثقة بواسطة الفضاءات التشاركية المؤسسية وتهيئة بيئة تمكينية لأجل التصدي للجائحة والأزمات الصحية بشكل أفضل في المستقبل. وعُين لكل جلسة ميسر واحد وتألف فريق النقاش من خمسة أعضاء. وأدلى ببيانات أعضاء فريق النقاش ذوي الخلفيات ووجهات النظر المتنوعة، سلطوا فيها الضوء على أهم جوانب الموضوع المطروح في الجلسة. وحُصص الجزء الأخير من كل جلسة للتعليقات والأسئلة التي طرحها جميع المشاركين الآخرين، تلتها ملاحظات ختامية موجزة أدلى بها أعضاء فريق النقاش وميسر الجلسة.
- 5- ويلخص هذا التقرير المناقشات التي جرت أثناء حلقة العمل، بما فيها التوصيات ذات الصلة المنبثقة عنها.

ثانياً - افتتاح حلقة العمل المعقودة بين دورتين

- 6- افتتحت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان حلقة العمل بتسليط الضوء على أهمية دور المشاركة الشاملة والمجدية والأمانة في النهوض بحقوق الإنسان وفي تعزيز ديمقراطية فعالة ومرنة وترسيخ سيادة القانون والإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وشددت كذلك على دور المشاركة الأساسي في الحفاظ على الصحة العامة. وأعربت عن قلقها من أن العديد من الناس لا يزال يجد صعوبات في ممارسة حقه في المشاركة في الشؤون العامة، وتفاقت هذه الصعوبات بسبب جائحة كوفيد-19 وما اتخذ من تدابير في أعقابها. ثم ركزت على تآكل الثقة خلال جائحة كوفيد-19 وشددت على أهمية إعادة بناء الثقة عن طريق تعزيز المشاركة العامة المجدية وجعلها في صميم جهود التعافي على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، يحظى إيلاء الاعتبار لأصوات أكثر الناس تضرراً وأنقصهم تمثيلاً

(1) يمكن الاطلاع على تسجيلات الفيديو وغيرها من وثائق حلقة العمل على الموقع التالي:

<https://www.ohchr.org/en/events/events/2023/interessional-workshop-implementation-right-participate-public-affairs-context>

وتمكنُ هذه الأصوات بأهمية قصوى في تصميم أشكالٍ من التصدي للآزمات تكون أنسب وأجدي. ونوهت نائبة المفوض السامي إلى الدروس المستفادة والمجالات التي تستدعي مزيداً من التفكير، مثل ضعف المؤسسات أمام الآزمات الصحية غير المتوقعة والواسعة النطاق، والحاجة إلى حماية المؤسسات الديمقراطية واعتماد الأطر التشريعية وعمليات التشغيل المناسبة، والاستفادة المبكرة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز وتشجيع المشاركة العامة. وختاماً، شددت على وجوب تكيف الديمقراطية سواء في سياق حالة طوارئ صحية عامة أو في سياق أزمة عالمية أخرى، دون إضعافها أبداً. فالمؤسسات القادرة على الصمود، والمشاركة العامة الشاملة والمجدية والأمنة، وإتاحة فضاء مدني حر، وسيادة القانون، كلها عوامل أساسية بالنسبة للتعافي المستدام من جميع الآزمات.

7- ولاحظ رئيس مجلس حقوق الإنسان والممثل الدائم للجمهورية التشيكية، فاكلاف باليك، في بيانه الافتتاحي، أن الناس في جميع أنحاء العالم ما زالت تعترضهم عقبات دائمة تحول دون تمتعهم بحقوقهم في المشاركة في الشؤون السياسية والعامة وبحقوق أخرى من حقوق الإنسان تمكّن من التمتع بذلك الحق، وهما الحق في المساواة وعدم التمييز، والحق في حرية الرأي والتعبير، بما فيه الحق في الوصول إلى المعلومة، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وقد أضرت مختلف التدابير التي اتخذتها البلدان تصدياً للوباء بشرائح المجتمع كافة في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى الحواجز الموجودة التي تعوق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية في الشؤون العامة، زاد بعض التدابير المفرط في التقييد مما اتخذ أثناء الجائحة، إلى جانب انعدام آليات تشاركية محددة مسبقاً وشاملة ومجدية، في إعاقة المشاركة، لا سيما مشاركة النساء والأشخاص ذوي إعاقة والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في الفقر والأقليات وفئات مهمشة أخرى. وشدد السيد باليك على أن الجائحة كانت وراء الحاجة إلى (أ) التفكير في هشاشة النظم الصحية والهياكل الأساسية؛ (ب) دراسة مدى مرونة العمليات والمؤسسات الديمقراطية؛ (ج) تحديد سبل تعزيز النظم والحوكمة الديمقراطية الشاملة؛ (د) مواصلة بذل الجهود في سبيل ضمان مشاركة المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في صنع القرار مشاركة تامة ومتساوية ومجدية وواسعة النطاق. وأشار إلى أحد أهم استنتاجات الدورة الرابعة من دورات منتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ومفاده أن تعزيز الديمقراطية هو مفتاح التعافي المستدام من الآزمات وبناء القدرة على الصمود في مواجهة حالات الطوارئ الحالية والمستقبلية، مثل جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ⁽²⁾.

8- وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في بيانه الافتتاحي بالفيديو، إن جائحة كوفيد-19 قد أضافت اللثام عن مواطن الضعف في نظم الصحة وعن الكلفة الباهظة لانعدام الثقة، حيث تركز المجتمعات المهمشة أكثر من غيرها تحت وطأة المرض والموت. وقد أظهر ذلك أيضاً كيف أن حوكمة الصحة بأسلوب قائم على المشاركة من شأنها أن تدعم الإنصاف والإدماج والمساءلة في السياسات والبرامج الصحية. وشدد المدير العام على وجوب إعطاء الأولوية لضمان المشاركة الاجتماعية المنهجية والمجدية في وضع وتنفيذ سياسات الصحة التي تلبي احتياجات الناس وتعزز المساواة بين الجنسين. ويتطلب ذلك إجراء إصلاحات قانونية؛ واستثماراً مالياً مستقراً؛ وتعزيز قدرات الحكومات على تصميم وتفعيل آليات لإدارة الاختلالات في موازين القوى. وأشار إلى الفضاءات التشاركية التي طورتها البرازيل وتايلند وتونس كأمثلة على الممارسات الجيدة. وإذ لاحظ أن جمعية الصحة العالمية قد تنظر، في عام 2024، في اتخاذ قرار بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الاجتماعية في النهوض بالحق في الصحة، شدد على أهمية تمكين الأفراد والمجتمعات من خلال المشاركة في بناء رعاية صحية أساسية

(2) انظر A/HRC/52/72، الفقرة 85.

أكثر متانة ومرونة وتركيزاً على الناس ومستقبلٍ ينعم فيه الجميع بقدر أكبر من الصحة والأمان والإنصاف.

9- وقالت نائبة الممثل الدائم لبوتسوانا، ميشيل موغوبي، في ملاحظاتها الافتتاحية، إن ما اتُخذ من تدابير لاحتواء انتشار كوفيد-19 يهدد الحق في المشاركة في الشؤون العامة. وشددت على أهمية جعل المواطنين يخوضون بشكل كامل في الشؤون العامة لأجل إعادة تشكيل العالم وإعادة هيكليته وفق ما يستدعيه الواقع بعد الجائحة. وللقهود المفروضة على المشاركة آثار بعيدة المدى على الديمقراطية والتمتع بحقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة حالها. وسلطت السيدة موغوبي الضوء على ما لإستبعاد السكان من عملية صنع القرار من أثر سلبي على زيادة التعرض للفقر؛ وعلى التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحقوق في الغذاء والماء والصحة، وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ كما سلطت الضوء على فشل المبادرات والسياسات بسبب عدم تبنيها من قبل المستفيدين المستهدفين بها. وكمثال على فضاء تشاركي، استشهدت بمنتهى استشاري في بوتسوانا يسمى كغوتلا، النظير التقليدي للبرلمان الحديث، فهو يوفر محفلاً يستشار فيه جميع المواطنين بشأن المسائل ذات الاهتمام القومي ويؤدي دور هيئة استشارية لدى البرلمان. وإذ نوهت بالإنجازات المتواضعة التي حققتها بوتسوانا، قالت إنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله بغرض إفصاح المجال أكثر لمشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مضامير المجتمع، ولا سيما في الزعامة السياسية. واختتمت كلمتها بالتأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية لمشاركة الشباب في فترة ما بعد الجائحة، وعلى ضرورة إشراكهم في صنع القرار باعتبارهم صناع تغيير وذوي معرفة وشركاء في بلورة حلول مستدامة لفائدة أجيال الحاضر والمستقبل.

ثالثاً- التحديات والممارسات الجيدة في ضمان الحق في المشاركة في الشؤون العامة أثناء جائحة كوفيد-19

10- أدار الجلسة الأولى، التي ركزت على بيان أثر جائحة كوفيد-19 وأشكال التصدي للجائحة وعلى تحديات إعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة، المسؤول عن فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز بالنيابة في المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

11- واستهلّت أستاذة القانون الدولي في جامعة ليوبليانا، وعضو اللجنة الاستشارية لدى مجلس حقوق الإنسان، والعضو السابق في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ونائبة رئيسها سابقاً، فاسيلكا سانسين، مداخلتها بالقول إنه لا يمكن ممارسة الحق في المشاركة في الشؤون العامة فعلاً إلا في بيئة يتمتع فيها الناس كافة تمتعاً تاماً بجميع الحقوق، ولا سيما منها الحق في المساواة وعدم التمييز، والحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك الحق في الوصول إلى المعلومة، والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وأشارت إلى وجوب أن تكون أي تدابير تُتخذ لحماية السكان في سياق حالة طوارئ، ومن بينها اندلاع جائحة، مؤقتة ومتناسبة وتمليها الضرورة القصوى وتخضع للمراجعة القضائية، وإلى وجوب عدم استخدامها لتقييد حقوق الإنسان بلا مسوغ. ومن أبرز التحديات التي حصرت السبل التقليدية للمشاركة العامة أثناء الجائحة التدابير الصارمة التي اتُخذت بقصد احتواء انتشار الفيروس وعمليات صنع القرار المسرعة نتيجة الضرورة الملحة المتمثلة في التصدي لجائحة كوفيد-19، فضلاً عن نشر المعلومات المغلوطة والتضليل الإعلامي. ولاحظت أن الجائحة قد فاقمت أوجه عدم المساواة في الحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية التي كانت موجودة بسبب الافتقار إلى الاتصال الكافي بالإنترنت وعدم محو الأمية الرقمية. ومن بين الأمثلة على الفضاءات التشاركية المبتكرة المستخدمة أثناء الجائحة لأجل

تمكين مشاركة عامة شاملة وأوسع نطاقاً الأدوات الرقمية التي تسهل اجتماعات تشاور تفاعلية افتراضية وإدلاء المواطنين بتعليقات، ومبادرات البيانات المفتوحة. وشددت على أهمية سد الفجوة الرقمية بمبادرات توفر الموارد والدعم للفئات المهمشة، بما فيها التمكين بواسطة برامج محو الأمية الرقمية. وأخيراً، أكدت على دور التعاون بين ذوي المصلحة المتعددين في استدامة المشاركة العامة وتعزيزها، حتى في أوقات الأزمات، وشددت على أن الممارسات الجيدة التي تم تحديدها ليست تدابير مؤقتة، وإنما ستصبح هي المعيار الجديد، حتى بعد أن تولّي الجائحة أدبارها.

12- وقالت الأمانة العامة للتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ليزا جون، إن العديد من البلدان قد تذرّع بالجائحة لتقييد الحقوق الأساسية. وكثيراً ما فرضت دولّ تدابير الطوارئ على عجل ودون استعداد يذكر ودون استشارة المجتمع المدني في الغالب. وقد أثر إنفاذ تدابير الإغلاق على المهمشين من أفراد وجماعات. وذاعت التشريعات التي تقيد الحقوق الأساسية، ولا سيما حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، بذريعة التصدي للتضليل الإعلامي وحماية الأمن القومي، مما أضر بقدرة المجتمع المدني على المشاركة في الشؤون العامة بفعالية وحرية. وشددت على أنه لا ينبغي التذرع بأزمة صحية لأجل قمع حقوق الإنسان الأساسية. ويجب اعتبار المجتمع المدني شريكاً للحكومات في التصدي للأزمات الصحية بحيث تكفل مشاركته في رسم استراتيجيات فعالة في مجال الصحة وفي تنفيذها. غير أنه نادراً ما استُشِيرت منظمات المجتمع المدني في هذه العمليات. وأشارت السيدة جون إلى أن من أهم الدروس المستفادة أن تمكين المجتمع المدني يجعله جزء حيويّاً من النسيج الاجتماعي ومصدر مرونة في أوقات الأزمات، وينبغي رعايته بدلاً من قمعه. وسأقت أيضاً بعض الأمثلة على التدابير التي أسمع الناس أصواتهم من خلالها رغم القيود. فعلى سبيل المثال، كانت النساء والمنظمات النسائية في طليعة جهود مكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وقدرة المجتمع المدني على المشاركة في عمليات التعافي من الجائحة والتصدي لها رهينة أيضاً بقدرته على سداد تكاليف التشغيل وعلى خفضها. وفي هذا الشأن، وصفت بعض الممارسات الجيدة التي سارعت بعض الحكومات إلى الانخراط فيها للتغلب على تلك التحديات بواسطة إعفاءات أو تخفيضات في اتفاقات الإيجار، ودفع إعانات الأجور، وإتاحة خطط الحصول على اتصالات، ومجموعات الاسترداد المالي، فضلاً عن قنوات التعاون المرنة والمبتكرة مع منظمات المجتمع المدني. وشددت في الختام على أن هناك إدراكاً طاعياً، لا سيما في المجال العام، للدور المتكامل بما لا يدع مجالاً للشك، الذي يؤديه المجتمع المدني في التصدي للجوائح. ومن ثم، يكون من الأهمية البالغة أن تعترف الحكومات بفكرة وجود مجتمع مدني كامل التمكين والتشبيك والتزويد بالموارد، يكون شريكاً متساوياً في تعزيز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وأن تؤيد هذه الفكرة.

13- وقالت نيكول أملين، العضو في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ورئيستها سابقاً، إن الجائحة أظهرت أن حقوق المرأة لم يتم تعزيزها بما يكفي لتحمل الأزمات. وهناك حاجة إلى تحوّل أكثر جذرية في النموذج لأجل الاعتراف بتمتع النساء التام بحقوقهن باعتبار المتمتع بها سياسة استراتيجية، وليس مجرد التزام قانوني. وفي حين لا تزال النساء أول من يقع ضحية التمييز والعنف وانوع، فإنهن أيضاً القوة الدافعة وراء التغيير وإحداث تحوّل مستدام وسلمي في المجتمع. ولن يتسنى تحقيق ذلك ما لم يتم تمكين المرأة وما لم تتحمل هي المسؤولية في جميع المجالات. وليس تعزيز حقوق المرأة مجرد مسألة إعادة توازن بغرض التصدي لآثار الأزمة، وإنما هو وسيلة لدرء أزمات أخرى. كما أنه عامل حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والنمو العادل والمستدام، والحوكمة العصرية والشفافة. وأبرزت السيدة أملين أهمية تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنفيذاً تاماً بهدف تعزيز حقوق المرأة، بما فيها الحق في المشاركة في الشؤون العامة. ولخصت النهج الرئيس الذي تتبعه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بمشاركة المرأة أثناء الجائحة وعملها الجاري على صياغة توصية عامة جديدة يرد بها ضمان تمثيل المرأة في نظم صنع القرار تمثيلاً يحقق لها المساواة وعدم

الإقصاء⁽³⁾. واستبعاد المرأة من عملية صنع القرار من أخطر انتهاكات حقوق المرأة. واختتمت السيدة أميلين كلمتها بالتأكيد على وجوب اعتبار المساواة بين الجنسين حلاً، لا مجرد التزام أو قيد.

14- وعرض مارتن لوندستيدت، أحد الباحثين في معهد V-Dem بجامعة غوتنبرغ، أهم نتائج مشروع بحثي بعنوان "مشروع تراجع الجائحة" اضطلع به المعهد. ودرس المشروع ما إذا كانت القيود المعتمدة في 144 دولة خلال جائحة كوفيد-19، أي من آذار/مارس 2020 إلى حزيران/يونيه 2021، غير متناسبة أو غير ضرورية أو تمييزية في سبعة مجالات رئيسية هي: التدابير التمييزية، وانتهاكات الحقوق غير القابلة للتقييد، والإنفاذ التعسفي، وعدم تحديد آجال زمنية لتدابير الطوارئ، والقيود على الهيئة التشريعية، وحملات التضليل الإعلامي الرسمية، والقيود على وسائل الإعلام. ووجد أن 13 حكومة فقط لم ترتكب أي انتهاكات خلال الأشهر الـ 15 الأولى من الجائحة، في حين أن أكثر من ثلثي البلدان ارتكبت انتهاكات متوسطة الخطورة أو انتهاكات جسيمة للمعايير الديمقراطية في مرحلة من المراحل. ومع ذلك، انخفضت نسبة الأغلبية (57 في المائة)، بحلول حزيران/يونيه 2021، إلى عدم وجود انتهاكات أو إلى تسجيل انتهاكات طفيفة فقط، أي أنه يستمر تنفيذ التدابير المفرطة في تلك البلدان. وقال إن بلداناً ربما تكون قد شهدت، على صعيد فردي، انتخابات مؤجلة أو سيئة الإدارة بشكل غير قانوني بسبب الجائحة، إلا أن معظم البلدان قد أجرى انتخابات منذ ذلك الحين ولم تتدهور جودة الانتخابات على العموم خلال تلك السنوات. وبالإشارة إلى دراسة أخرى تستند إلى بيانات من نفس المشروع، قال إنه لا توجد علاقة بين شدة الانتهاكات ووفيات كوفيد-19 المبلغ عنها، مما يدحض فكرة أن الوضع هو ما جعل مثل هذه التدابير ضرورية. وخلص إلى أنه لا مجال للمفاضلة بين التصدي الفعال للجائحة وبين احترام المعايير الديمقراطية والتمسك بها.

15- وتحديث ميلين مولينا أرنسبينا، وهي ناشطة مثلية ورئيسة منظمة لواندا، إحدى منظمات المجتمع المدني للنساء المنحدرات من أصل أفريقي، عن تجربتها في ضمان مشاركة النساء المنحدرات من أصل أفريقي في صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني في شيلي. وعرضت ما أنجزته عندما كانت موظفة مدنية في بلدية أريكا لإنشاء سجلات إدارية دقيقة تتضمن متغير التعريف بالنفس الخاص بالمنحدرين من أصل أفريقي على المستوى المحلي في أريكا. وأوضحت أنه، بناء على هذه السجلات وبعد تبادل الآراء مع مختلف الجهات الفاعلة السياسية في أريكا، تمكنت البلدية من إنشاء سجلات إدارية في مراكز الصحة الأسرية، وهو ما أتاح لهم توفير الغذاء والأدوات الصحية والقسائم والرعاية الصحية العقلية، وساعدهم في ضمان الحصول على الرعاية الصحية باتباع نهج متعدد الجوانب وضع خصيصاً لتلبية احتياجات المنحدرين من أصل أفريقي المحددة في المنطقة. غير أنها قالت إن الفضاء العام المخصص لهؤلاء الأشخاص قد ضُيق على الصعيد الوطني. ولأن العديد من المنحدرين من أصل أفريقي فقدوا وظائفهم، فقد اضطروا إلى اللجوء إلى البيع في الشوارع، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات تمييزية، من ضمنها التمييز العنصري، أثناء الجائحة، حيث أنحي باللائمة عليهم في ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كوفيد-19. ولاحظت السيدة أرنسبينا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله لكي يفسح المجال للمنحدرين من أصل أفريقي للمشاركة في صنع القرار. وشددت على ضرورة تغيير التصور المتمثل في أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي لا يتخذون قرارات إلا فيما يعني أبناء جلدتهم، وليس في أي قضايا أخرى، وهذا من بين التحديات التي أعاققت مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مجالات صنع القرار الأخرى.

(3) انظر <https://www.ohchr.org/en/events/events/2023/half-day-general-discussion-equal-and-inclusive-representation-women-decision>

16- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحّب المشاركون بتركيز الحدث على الموضوع. فقالوا إن أوجه عدم المساواة التي كانت موجودة قد تفاقت خلال جائحة كوفيد-19، وأضرّت أكثر ما أضرّت بالفئات المهمشة والضعيفة حالها، ومن ضمن ذلك المساس بحقوقها في المشاركة في الشؤون العامة وإغلاق الفضاء المدني. وشددوا على أهمية عدم التذرع بجائحة كوفيد-19 لتقييد الفضاء الديمقراطي والفضاء المدني، ولتجاهل سيادة القانون والالتزامات الدولية، ولانتهاك حقوق الإنسان، بما فيها الحق في المشاركة في الشؤون العامة. ولاحظوا أن المبادئ التوجيهية للدول بشأن الأعمال الفعالة للحق في المشاركة في الشؤون العامة أهم الآن من أي وقت مضى⁽⁴⁾. ووُجّهت دعوات لأجل ضمان عمليات شاملة وتشاركية تلبي احتياجات أولئك الذين همّشوا أثناء الجائحة، بمن فيهم النساء والفتيات، وتخفف المخاطر التي تحيق بهم. وجرى التشديد على أنه ينبغي أن تسترشد عمليات صنع القرار التي تمس حياة الناس بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تكفل الشفافية والحصول على المعلومات والمشاركة على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

17- وجدّد أعضاء فريق النقاش، في ملاحظاتهم الختامية، التأكيد على أهمية التصرف بشكل وقائي قبل الأزمات وأثناءها وبعدها، وعلى أهمية تطبيق مبدأ تفسير الشك لصالح المتهم تطبيقاً حقاً عندما يتعلق الأمر بالحق في المشاركة في الشؤون العامة إذا كان ثمة شك بشأن فرض قيود ما. وقال أعضاء فريق النقاش إن من الواجب أن يكون تصميم تكنولوجيات جديدة وتطويرها وتشغيلها، بما فيها الذكاء الاصطناعي، متسقاً تماماً مع معايير حقوق الإنسان، في الأوقات العادية كما في الأزمات. وأضافوا أنه يجب توطيد أوجه التأزر في العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص على جميع المستويات، لأن فعالية أي إجراء حكومي تتوقف بالأساس على تعاون ذوي المصلحة المتعددين فيما بينهم. وسلطوا الضوء على الحاجة إلى حماية النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمبلغين عن مخالفات وغيرهم ممن تكلموا لأجل مناهضة الممارسات الحكومية، فضلاً عن ضمان إتاحة فضاء حر وآمن للمجتمع المدني ولوسائل الإعلام، بالنظر إلى دورهما الحاسم في جمع المعلومات ونشرها؛ والتوعية بالتحديات والممارسات، الجيدة منها والمسيئة؛ ومحاسبة من ينتهك الحق في المشاركة في الشؤون العامة. وسلط الضوء أيضاً على الدور الحاسم الذي يؤديه التدفق الحر للمعلومات في منع انتهاكات الحقوق وفي التمكين من التصدي للجائحة بشكل فعال، كما سلط الضوء على أهمية التغلب على تحديات الرقابة والمراقبة وانتهاكات الحق في الخصوصية عند استخدام التكنولوجيات الجديدة.

رابعاً- دور المشاركة في الحفاظ على الصحة العامة، حتى في سياق جائحة كوفيد-19 والتعافي بعد الجائحة: التجارب والممارسات الجيدة

18- أدارت المنسقة المعنية بالحق في الصحة في المفوضية الجلسة الثانية التي ركزت على التجارب والممارسات الجيدة في أعمال الحق في المشاركة العامة لأجل الحفاظ على الصحة العامة، على المستوى المحلي والوطني وفوق الوطني.

19- وتحدثت منسقة المناصرة العامة ودعم تنفيذ السياسات العامة في مؤسسة Huesped، كارمن رايان، عن تجربتها في الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة، بما فيها الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والأشخاص المعرضون أكثر لخطر الإصابة به. وشددت على أنه لم يكن بالإمكان إحراز أي تقدم في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية دون مشاركة السكان الأساسيين الفعالة، ومن بينهم

(4) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/PublicAffairs/GuidelinesRightParticipatePublicAffairs_web.pdf

متحولون جنسياً ومشتغلون بالجنس وأشخاص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. فمشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرارات المتعلقة بالصحة، وحتى في رسم السياسات المتعلقة بالصحة وفي تنفيذها وتقييمها، ليست حقاً أساسياً وحتمية أخلاقية فحسب، وإنما هي أيضاً أفضل طريقة للترويج للبرامج الفعالة وذات الفعالية من حيث التكلفة. ومن الضروري أيضاً التغلب على الحواجز التي قد تعوق مشاركة المجتمع المحلي، مثل التصورات الخاطئة عن أثر التفاوض أو المشاكل اللوجستية، بما فيها ساعات العمل غير المرنة. وتستلزم مشاركة الفئات المهمشة بذل جهود حقيقية لأجل إفراح مجالات للحوار تراعي احتياجاتها وتكفل الإصغاء الفعال. ويستلزم الاستماع إلى الناس الاعتراف بوجودهم واحترامهم. ومن بين آليات التواصل مع أفقر المجتمعات المحلية ومع المهاجرين وغيرهم ممن يعيشون في الأحياء الفقيرة في بوينس آيرس أثناء الجائحة آلية للتدخل أثناء حالات الطوارئ وللتواصل مع المجتمعات المحلية بواسطة مقدميها. وفي أي أزمة من الأزمات، من شأن تلبية الاحتياجات الملحة للناس، مثل الغذاء، أن تشجع التفاوض المجدي. وشددت السيدة راين على أهمية إيصال أصوات قادة المجتمع إلى صناع القرار لكي يُستمع إلى وجهات نظرهم وتتبين التحديات وتُطوّر وسائل مشتركة للتغلب عليها. ورغم إحراز الكثير من التقدم خلال جائحة كوفيد-19، لم تُدمج المشاركة في سياسة الصحة العامة، كما يتضح من المثال الأخير المتمثل في مرض جذري القروء. وخُصّصت إلى أنه لا يوجد اقتراح فعال للتأهب للجوائح في المستقبل لا ينطوي على مشاركة اجتماعية كافية.

20- وقدمت رئيسة وحدة التعاون العالمي في لجنة الصحة الوطنية في تايلند، نانوت ماثورابوت، لجنة الصحة الوطنية التي كُلفت بتهيئة فضاءات آمنة للحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لأجل التفاوض حول وضع توصيات بشأن السياسات المتعلقة بالصحة. وقادت اللجنة تنظيم الفضاءات الآمنة على مستويات مختلفة، مثل جمعية الصحة الوطنية وجمعيات الصحة الإقليمية ومواثيق الصحة المجتمعية، فأتاح ذلك فضاءً وعملية تشاركيين جمعاً القطاعات كافة لأجل إبلاغ صانعي القرار بالتوصيات بقصد ترجمتها إلى أفعال. وأوضحت أنه قد أضفي على المشاركة الاجتماعية الطابع المؤسسي منذ فترة طويلة في تايلند وأن ثلث اللجنة، التي يرأسها رئيس الوزراء، يتألف من ممثلين عن المجتمع المدني. وتعمل اللجنة على أكمل وجه في الأوقات العادية ولكنها أصبحت رسمية أكثر مما ينبغي في أوقات الأزمات. لذلك، أنشأت اللجنة، بعد اندلاع جائحة كوفيد-19، فريقاً عاملاً مخصصاً من عدة قطاعات لكي يعمل بوتيرة أسرع وبمرونة أكبر. وأشارت السيدة ماثورابوت إلى أن الفضاءات والعمليات التشاركية قد تحتاج إلى التكيف مع الوضع الجديد، عن طريق اختصار العملية، مثلاً، وإنشاء هيكل فضفاض ومرن بدلاً من الهيئات القائمة جيّدة البنية، بما في ذلك استخدام المنصات الرقمية بدلاً من المشاورات وجها لوجه. ولا بد من قيام المجتمعات المحلية بدورها في التأهب للطوارئ الصحية والتصدي لها لمعرفة من هم الأشخاص ضعاف الحال في المجتمع المحلي وما هي احتياجاتهم الخاصة، ولضمان تدفق المعلومات بشكل فعال وبناء الثقة بين الحكومة والشعب. وساعدت إتاحة المعلومات المبنية على أدلة لصانعي السياسات في أوقات الأزمات في وضع الحلول المناسبة. وليست الإرادة السياسية وحدها المهمة، بل إن إرادة الموظفين مهمة أيضاً. وأخيراً، شددت السيدة ماثورابوت على الحاجة إلى المشاركة الاجتماعية قبل الأزمات وأثناءها وبعدها. فإن لم يكن هناك استثمار قبل حدوث أزمة من الأزمات، لن يكون من السهل ابتعاث مشاركة اجتماعية أثناء الأزمة.

21- ولاحظت راشيل ماري هاموندز، مسؤولة حقوق الإنسان في إدارة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والإنصاف الصحي في منظمة الصحة العالمية، أن المشاركة مبدأ شامل من مبادئ حقوق الإنسان يؤثر على نوعية وفعالية السياسات والبرامج الصحية، وأنه لا غنى عنها في معالجة العديد من القضايا الهيكلية التي تعوق الوصول الشامل والمنصف إلى الصحة ومحدداتها الأساسية. وشددت على الحاجة إلى تحديد الأولويات على أساس تشاركي وعلى رسم السياسات واتخاذ القرارات لضمان استناد

الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في محال الصحة إلى مدخلات قدمتها طائفة واسعة من المواطنين والباحثين والمرضى. وقد أسهم عدم اتباع نهج تشاركية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة العامة في جميع أنحاء العالم في أشكال من التصدي لحالات الطوارئ أضرت بالمجتمعات المهمشة أكثر من غيرها، فهي الأقل قدرة على تحمل هذه المخاطر بسبب عوامل هيكلية شجعت الإقصاء. وأشارت السيدة هاموندز إلى أن العديد من البلدان التي حققت النجاح الأكبر في التصدي لجائحة كوفيد-19 هي تلك التي أشركت المجتمعات المحلية وثقفتها ومكنتها، بما فيها تلك التي غالباً ما كانت مقصية وتعرض للتمييز. وهناك حاجة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات حرصاً على ألا تكون المشاركة مجرد عملية "تأشير على مربعات". ومن بين الأمثلة على الممارسات الجيدة التي عرضتها ما يلي: (أ) مبادرة إشراك المجتمع المدني في مقدونيا الشمالية، التي أشركت مجتمعات الروما في وضع وتنفيذ السياسات التي يُحتمل أن تؤثر عليها؛ (ب) مشروع في مقاطعة كيسومو، غرب كينيا، شارك فيه شباب قاموا بدور حاسم في ضمان امتثال المجتمعات المحلية للتدخلات الصحية والاجتماعية العامة؛ (ج) الآلية التشاركية في غواتيمالا التي أشركت أشخاصاً ذوي إعاقة في حالات الطوارئ الصحية. وأنت كذلك على ذكر بلدان، مثل تايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وفيت نام وملاوي، طوّرت أمثلة مبتكرة على الفضاءات التشاركية لأجل ضمان الحصول على الأدوية أثناء الجائحة. واختتمت كلمتها بالتأكيد على أنه سيكون من الصعب جداً تنفيذ نهج شاملة دون نيل ثقة المجتمعات المحلية أولاً.

22- وعرضت رئيسة إدارة السياسات العامة والتشريعات في مكتب محامي الشعب في جمهورية مولدوفا، سفيتلانا روسو، تجربة المكتب في معالجة أبعاد الوباء ذات الصلة بحقوق الإنسان. فقد نقلت عمله إلى الإنترنت وشجعت الجمهور على الاتصال به بوسائل بديلة مثل البريد أو البريد الإلكتروني أو الهاتف، أو عن طريق ملء استمارة على الإنترنت. وأنشئت صفحة خاصة على الموقع الشبكي للمكتب بغرض إتاحة المعلومات والتوصيات للحكومة ولعامة الناس. وحث محامي الشعب السلطات على إنشاء آلية للتعاون مع أعضاء لجنة الطوارئ، وتمت منذ بداية الجائحة تعبئة جميع موظفي المكتب للمشاركة بهمة في أنشطة لجنة الطوارئ وغيرها من السلطات المحلية والمركزية ولرصدها عن كتب. وقدم محامي الشعب توصيات محددة إلى وزارة الصحة باستعراض أحكام النظام الأساسي للجنة الطوارئ وبتخاذ تدابير لحماية الحق في الصحة. وأعدّ تقرير مواضيعي عن الحصول على الخدمات الصحية الأساسية أثناء الجائحة، لوحظ فيه عدم اتخاذ تدابير كافية لدعم الحق في الصحة على النحو الواجب، مثل عدم إيلاء الاهتمام الكافي لعلاج فئات أخرى من الأمراض أثناء الجائحة. وقدم محامي الشعب توصيات محددة الهدف بغية تناول الشواغل الناشئة عن أوجه الضعف في نظام الصحة. ودعت التوصيات إلى زيادة تدريبية في الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية لزيادة إتاحتها وتحسين جودتها، وإلى دفع أجور كافية للعاملين في مجال الرعاية الصحية، وإلى توظيف وتدريب المزيد من العاملين في مجال الرعاية الصحية. ومن التوصيات أيضاً أنه يتعين اتخاذ تدابير ملموسة لأجل تيسير حصول الأشخاص الذين يعيشون في الأرياف والأشخاص ذوي إعاقة وكبار السن وأفراد جماعة الروما وغيرهم على الخدمات الصحية. ولاحظت السيدة روسو أنه كان للتوصيات أثر إيجابي عموماً على عملية صنع القرار، رغم موقف السلطات الحذر من مبادرات محامي الشعب ومن توصياته. واختتمت كلمتها بالتأكيد على أهمية الحفاظ على استقلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاضطلاع بأنشطتها، لا سيما في أوقات الأزمات.

23- وتحدثت جيني تشيكايزا، المتخصصة في حقوق الشعوب الأصلية، عن الأثر الذي خلفته جائحة كوفيد-19 على مشاركة مجتمعات السكان الأصليين في الإكوادور. فلاحظت أن الجائحة قد أضرت بالشعوب الأصلية أكثر من غيرها بسبب أوجه عدم المساواة السابق وجودها والتي لا تزال مستمرة، بما فيها الفقر ونقص الخدمات الأساسية والأدوية والرعاية الصحية. وبحسب ما ورد من تقارير، تضاعف الأثر السلبي لوباء كوفيد-19 على الشعوب الأصلية بسبب زيادة الأنشطة الاستخراجية، مثل التعدين

والتقيّب عن النفط وقطع الأشجار أثناء الجائحة. وقد كانت موضع انتقادات شديدة من منظمات السكان الأصليين والسياسات الحكومية الرامية إلى تلبية احتياجات الشعوب الأصلية أثناء الجائحة، بسبب استبعاد هذه المنظمات من عمليات صنع القرارات التي أضرت بحياة تلك الشعوب. وقد كان العمل الجماعي الذي قامت به المجتمعات المحلية بدعم من جهات فاعلة متعددة، وما نظمته من فعاليات مفيدة ثقافياً ولغوياً، ومن ضمنها المعرفة التقليدية بالتنوع البيولوجي والأغذية والزراعة والصحة، مفيداً في إنقاذ الأرواح في السهول والغابات والسواحل والمدن، وأدت التكنولوجيات الجديدة وتدريب المنشطين المجتمعيين في مجال الصحة دوراً هاماً في التغلب على بعض التحديات. وشددت السيدة تشيكايزا على أن مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة مجدية وشاملة وبناء الثقة بين الحكومات ومجتمعاتها وحدهما قادران على درء النزاعات وخفض التوترات الاجتماعية. وإذ نوهت بعملية الحوار التي بدأت في عام 2022 بين حكومة إكوادور ومنظمات السكان الأصليين، معتبرة إياها ممارسة جيدة رغم توقف المفاوضات في الوقت الراهن، فإنها أعربت عن أملها في أن تكون هذه الخطوة نقطة انطلاق لفهم الشعوب الأصلية في سياق دولة متعددة القوميات. وحثت السيدة تشيكايزا مختلف ذوي المصلحة، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة، على تكثيف الجهود لأجل ضمان مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة مجدية وشاملة في صنع القرار بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهم.

24- وفي المناقشة التي تلت ذلك، جدد المشاركون التأكيد على أهمية جمع البيانات المجتمعية، الكمية والنوعية على حد سواء، بغرض الاسترشاد بها في إصلاحات السياسات وفي تحديد ما يناسب من سبل التصدي للأزمات، وللتعاون أكثر من أجل التغلب على الإكراهات. ووجه أحد المشاركين من منظمة الصحة العالمية عناية الوفود إلى الفرصة المتاحة حالياً للتعلق على ورقة معلومات أساسية تقنية أعدتها منظمة الصحة العالمية عن المشاركة، حددت فيها أهم أربع نقاط للمشاركة، وهي: (أ) استثمار موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها؛ (ب) الاستثمار في بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني؛ (ج) إنشاء آليات للمشاركة المستدامة والمنظمة وتعزيزها؛ (د) تقييم المشاركة عن طريق رصد البيانات واستخدامها. وشدد المشاركون على أنه لا ينبغي أن تكون الشعوب الأصلية مستفيدة من السياسات المتعلقة بالصحة فحسب، بل ينبغي أيضاً أن تكون في مقدمة ذوي المصلحة، بحيث يتسنى وضع تطلعاتها في الاعتبار على النحو الواجب من خلال ممارساتها التقليدية، وأشاروا إلى القرارات الأخيرة التي اعتمدتها منظمة الصحة العالمية والتي تعترف بقيمة الطب التقليدي.

25- وشدد أعضاء فريق النقاش في مداخلاتهم الختامية على أهمية جمع البيانات المجتمعية واستخدامها في أوقات الأزمات لأغراض تحديد احتياجات المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة حالها، وقالوا إنه يمكن التحقق من صحة البيانات المجتمعية علمياً لأجل تحصيل المعلومات التي تزخر بها مدخلات المجتمع المحلي. وكان موقف صانعي السياسات من البيانات التي تجمعها المجتمعات المحلية على نفس القدر من الأهمية. وشدد أعضاء فريق النقاش أيضاً على أنه قد يبدو أن المشاركة تستغرق الكثير من الوقت وقد تبدو مكلفة، إلا أنها ستكون أكثر السياسات فعالية من حيث الكلفة وكفاءة من حيث الوقت وأكثرها إنصافاً إذا استثمر في تنفيذها. وتم التأكيد مجدداً على ما للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من دور حاسم في التصدي للأزمات وفي حماية حقوق الإنسان، وعلى تعاونها الوثيق مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة. وأثيرت أهمية بناء الثقة بين الشعوب الأصلية وبين السلطات العامة، بما فيها السلطة القضائية، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لضمان مشاركتها الفعالة. وتمت الإشارة إلى أهمية تقييم البيانات عن طريق العلوم السلوكية لأجل فهم التغيرات في أشكال تصدي الحكومات والشعوب والمجتمعات لجائحة كوفيد-19 في سياقات مختلفة فهماً أفضل.

خامساً- الطريق إلى الأمام: بناء الثقة بواسطة الفضاءات التشاركية المؤسسية وبيئة مواتية لتحسين التصدي للجائحة والأزمات الصحية مستقبلاً

26- أدار الجلسة الثالثة تود هاولاند، المسؤول عن شعبة المشاركة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بالنيابة، في المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ورَكَزَت الجلسة على سبل المضي قدماً بأن استكشفت أهم المسائل المتعلقة بالظروف الكفيلة بأن تهيئ بيئة تمكينية لمشاركة اجتماعية أكثر فعالية وجدوى وعريضة القاعدة وبأن تبني الثقة في العمليات التشاركية.

27- وتكلمت ماريا كيارا كامبيسي، منسقة برنامج قانون الصحة في المنظمة الدولية لقانون التنمية، عن أهمية سيادة القانون في بناء الثقة في المؤسسات وفي إنشاء الظروف اللازمة لتهيئة بيئة تمكينية تتيح المشاركة الفعالة في الشؤون العامة، حتى أثناء حالات الطوارئ الصحية العمومية وفيما بعدها. واقترحت ثلاث أدوات ملموسة للتمكين من المشاركة الفعالة في سياق التصدي لحالات الطوارئ هذه تصدياً قائماً على سيادة القانون: الأطر القانونية القائمة على سيادة القانون، بما فيها تدابير الطوارئ القائمة على سيادة القانون، وفعالية النظم القضائية والوصول إلى العدالة، وبناء القدرات والتمكين القانوني للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لأجل المشاركة في عمليات صنع القرار المتصلة بالصحة. وتقضي سيادة القانون وجود آليات للرقابة البرلمانية والمراجعة القضائية حتى أثناء حالات الطوارئ لأجل ضمان المشاركة فيما يُتخذ من تدابير ومراقبتها والمساءلة عنها. لذلك، وجب ضمان استمرار الخدمات البرلمانية والقضائية في أوقات الطوارئ بواسطة حلول بديلة من بينها استخدام التقنيات الرقمية. وينبغي أن يكون إضفاء الطابع المؤسسي على آليات ذات عمليات راسخة، تضمن مشاركة عامة شاملة ومتنوعة وآمنة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة أثناء حالات الطوارئ، عنصراً رئيسياً من عناصر تأهب البلد لطوارئ الصحة العامة. وكانت جائحة فيروس نقص المناعة البشرية قد برهنت على أهمية تمكين المجتمعات المحلية من ضمان مشاركتها الفعالة في خطط الوقاية والتصدي وضمان تبنيها إياها. وخلصت السيدة كامبيسي إلى أن المشاركة الفعالة أثناء حالات الطوارئ الصحية العامة تتطلب استثماراً جاداً والتزاماً بتأييد سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأوقات العادية، وإلى أنه ينبغي إدراج أدوات وآليات سيادة القانون المؤسسية باعتبارها جزء من خطط تأهب كل بلد لحالات الطوارئ هذه من أجل الاستعداد بشكل أفضل للجوائح في المستقبل.

28- وشددت ديبا راجان، خبيرة النظم الصحية في المرصد الأوروبي للنظم والسياسات الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية، على أن إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة قد جلب معه انتظام المشاركة واستدامتها فعاادت بالنفع على أهداف النظام الصحي وبناء الثقة على المدى الطويل، بدلاً من اتخاذ قرارات مرتجلة خلف أبواب مغلقة توخياً لأهداف قصيرة الأجل، مع إلغاء أصوات المجتمع، مثلما شوهد خلال جائحة كوفيد-19. فلا يمكن بناء الثقة بين عشية وضحاها ولا أثناء حالات الطوارئ فقط. ويمكن تحقيق الثقة والقدرة على الصمود والتأهب للأزمات المستقبلية من خلال فضاءات تشاركية جيدة التصميم ومؤسسية تربط بين جهود المشاركة وبين صنع السياسات، مما يسفر عن اتخاذ قرارات تلبي الاحتياجات الحقيقية للناس وعن بناء الثقة في الوقت نفسه. ويجب أن تكون المشاركة مسعى طويل الأجل على طريق بناء الثقة وبناء العلاقات. ومن غير الممكن أن يكفل إضفاء الطابع المؤسسي المشاركة المنتظمة والمستدامة إذا لم يتم بناء قدرة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على إدارة هذه الفضاءات التشاركية إدارة سليمة وعلى المشاركة الفعالة فيها. وهو يستلزم أيضاً تخصيص الموارد، ومن جملتها مستوى تمويلٍ مستقر وقابل للتنبؤ به وكاف. وأطلقت السيدة راجان المشاركين على آخر مستجدات الجهود التي يبذلها بعض البلدان في جمعية الصحة العالمية الأخيرة، بهدف اعتماد قرار في عام 2024

بشأن ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة في صنع السياسات الصحية. وإذ لاحظت السيدة راجان ندرة البيانات المتعلقة بجودة المشاركة، فإنها شددت على أهمية تحسين رصد البيانات وتحسين استخدامها. وبالإضافة إلى ضمان المشاركة، هناك حاجة إلى وضع مؤشرات وطرائق لقياس نوعية المشاركة زيادةً في تحسين الفضاءات التشاركية المؤسسية، رغم صعوبات القياس من الناحية العملية. وأخيراً، شددت السيدة راجان على أهمية الإصلاحات القانونية بالنسبة لترسيخ الفضاءات التشاركية في الإطار التشريعي.

29- وبين إيمانويل غانس، وهو قائد حملات في مجال الحقوق المدنية والرقمية، ورئيس معهد تونافا وقائد مجموعة القادة الشباب لعام 2022 لأهداف التنمية المستدامة، أهم التحديات التي أضرت بمشاركة الشباب أثناء الجائحة. ومن بين هذه التحديات تدابير الطوارئ التعسفية وغير الضرورية، بما فيها القيود على ممارسة حرية التجمع وحرية التعبير وحرية التنقل؛ واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ وإغلاق المدارس؛ وعدم المساواة في الحصول على التعليم بسبب الفجوة الرقمية وغيرها من أوجه عدم المساواة. وذكر بأهمية وجود إطار قانوني واضح بشأن الجوائح في الحد من المخاطر دون تضيق الفضاء المدني. ومن الأهمية بمكان إشراك الشباب في تصميم تدابير الدرع والتصدي، بوسائل منها الحصول الفعال على المعلومات. وبإمكان الشباب، بمن فيهم المدونون والمؤثرون، أن يقوموا بدور الوسيط في مجتمعاتهم لأجل التوعية بالحاجة إلى العمل الجماعي، مثل التطعيم الشامل تصدياً لأزمة مثل جائحة كوفيد-19. وقال إن من شأن الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة أن يسهلوا ويقدموا حلولاً للعديد من جوانب الحياة البشرية، بما فيها الأزمات الصحية. ولتلك الأسباب، وجب تشجيع تطبيق هذه الحلول المبتكرة بضمان تنظيمها على نحو سليم وبضمان توافقها مع حقوق الإنسان وبسد الفجوة الرقمية.

30- وبدأت المديرية التنفيذية لشبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة، مارغريت لوبالي، بتلخيص الخطوات التي اتخذتها حكومة كينيا بغية ضمان المشاركة العامة أثناء كوفيد-19، بما فيها تبادل المعلومات واستخدام المنصات الإلكترونية والتكنولوجيات الرقمية ومبادرات تبني الأبناء وجهود بناء القدرات لأجل تمكين الأفراد والمجتمعات. وشددت على أهمية حماية المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في أوقات الأزمات من خلال آليات الإبلاغ والحماية والتحقيق. وشددت على الدور الحاسم الذي تؤديه آليات الرقابة المستقلة، بما فيها السلطة القضائية والبرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في رصد تنفيذ التشريعات ورفع تقارير عن ذلك وفي منع إساءة استعمال السلطة. ولأجل دحض القوالب النمطية السلبية وتعزيز التفاهم وثقافة احترام منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، لا بد أيضاً من التوعية. ثم شددت السيدة لوبالي على الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات التشاركية عن طريق إدماجها في هياكل الحوكمة القائمة. ويلزم استعراض الأطر القانونية وأطر السياسات العامة وتفتيحها بهدف تهيئة بيئة تمكينية للفضاءات التشاركية الموجودة، بوسائل منها الميزانية والتدريب الكافيان. ويجب إدراج حماية الحق في المشاركة في الشؤون العامة، ولا سيما في أوقات الأزمات الصحية، بنص صريح في التشريعات. وأخيراً، شددت على دور التضامن الدولي في تعزيز سبل التصدي المبتكرة بالتعلم من تجارب الغير، وعلى دور المنظمات المتعددة الأطراف في الإرشاد والمساعدة التقنية وغير ذلك من فرص الحوار، وفي رصد جهود مشاركة عامة الناس في جميع أنحاء العالم.

31- وقال رئيس منظمة الزعامة الأفريقية AfroLeadership، تشارلي مارسيل إنغونو، إن مستوى مشاركة عامة الناس في صنع القرار في الكاميرون خلال فترة كوفيد-19 كان متدنياً، حسب دراسة أنجزتها منظمة الزعامة الأفريقية. وتبين مما لاحظوه في مختلف البلدان أنه يُنظر إلى مشاركة عامة الناس في الغالب على أنها مسؤولية المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وأن الحكومات لا تدرك أهميتها جيداً. ويلزم إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة العامة على الصعيد الإقليمي والوطني والدولي، لأجل

زيادة الشفافية والمساءلة والثقة. وهو يشجع على توفير التمويل المباشر لمبادرات المجتمع المدني على المشاركة العامة؛ فلم يسفر الاعتماد على العمل التطوعي والمناصرة المدنية دائماً عن نتائج مثلى، مثلما اتضح خلال جائحة كوفيد-19. وهناك حاجة إلى تغيير العقلية العامة، المقبولة على نطاق واسع في مختلف البلدان، التي تتلخص في أن "الحكومة سيّدة العارفين"، عن طريق وضع مناهج تعليمية جديدة تغرس الإحساس بأهمية مشاركة عامة الناس في المجتمعات. وفي الأخير، شدد السيد إنغونو على أهمية استخدام التكنولوجيات الجديدة لأجل ضمان مشاركة عامة الناس مشاركة فعالة، فهذا يقوّض الحجة المعاكسة والتي مؤداها أن مشاركة عامة الناس مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً. فانتشار تكنولوجيا الهاتف المحمول في جميع أنحاء العالم يبشر بخير كثير بالنسبة لزيادة حصول المواطنين على المعلومات وللتعليم والمشاركة في بلورة القرارات والسياسات وفي تنفيذها ورصدها.

32- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، سلط المشاركون الضوء على الصلة بين الحق في الصحة وحقوق الإنسان الأخرى، بما فيها الحق في المشاركة في الشؤون العامة، وعلى أهمية إيجاد أماكن آمنة لمشاركة المجتمع المدني والجهات الفاعلة المعنية في صنع القرار مشاركة عادلة وشاملة. وقالوا إن جائحة كوفيد-19 شكّلت تحدياً للتقدم القائم على العلم وللنظام المتعدد الأطراف. وأثار المشاركون مسائل من بينها مسألة حملات التضليل الإعلامي التي تمس بالحق في المشاركة وشددوا على أهمية وضع استراتيجيات لأجل ضمان حصول الناس على معلومات غير كُذوبة بواسطة وسائل الإعلام المادية أو الرقمية. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على أهمية تبادل المعلومات فيما بين الدول من أجل التصدي بفعالية لحملات التضليل الإعلامي التي تحركها مصالح زائفة شتى. وقالوا إن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ينبغي أن يبقى في طليعة جهود معالجة الأزمات. كما شدد المشاركون على أهمية وسائل الإعلام والصحفيين في تحاشي انتشار الذعر وفي نشر المعلومات الدقيقة أثناء حالات الطوارئ، مع الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية للصحافة المسؤولة، وبالتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لأجل ضمان تدفق المعلومات الموضوعية بحرية وفي أوانه.

33- وذكر المشاركون في بيانهم الختامي بأهمية الثقة ولاحظوا أنه يمكن أيضاً دعم بناء الثقة أو الحفاظ عليها عن طريق التواصل الفعال، بوسائل منها إخبار عامة الناس بالحقيقة عن شُح المعلومات. وحدد أعضاء فريق النقاش الأوساط الأكاديمية بوصفها جزءاً مهماً من المجتمع المحلي يمكن أن يؤدي دوراً أفضل في مد الجسور بين صناع القرار والمجتمع المدني. وبإمكان الأكاديميين تقديم بحوث علمية ومعلومات مبنية على أدلة وتقارير مبنية على أدلة يمكن الاستفادة منها بعد ذلك في صنع القرار، حتى في أوقات الأزمات. وإذا لاحظوا ما حققه مجلس حقوق الإنسان من نجاح في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، أشاروا إلى أن مجلس حقوق الإنسان، بما لديه من سلطة الدعوة إلى عقد اجتماعات، قد يكون محفزاً مناسباً لتحديد أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية، بما يضمن مشاركة أصوات شتى. وبإمكان المنظمات المتعددة الأطراف أن تؤدي دوراً هاماً في إتاحة الفرص لعقد مناقشات وللتعاون بين ذوي المصلحة المتعددين بقصد تبادل الخبرات. ويلزم إعادة النظر في أسلوب الحوكمة المتبع في أوقات أزمات الصحة العامة. ويجب التخلي في وقت الأزمة عن الخبرة العلمية الضيقة والحوكمة من خلف الأبواب المغلقة التي تستبعد قطاعات أخرى، بما فيها جهات فاعلة في المجتمع المدني، مثلما شوهد خلال جائحة كوفيد-19. ولا يمكن تحقيق المشاركة الفعالة في أوقات الأزمات إلا إذا مورست في الأوقات العادية عن طريق فتح فضاءات تشاركية مؤسسية. ويستلزم ضمان مشاركة أكثر فعالية وتغيير أسلوب الحوكمة توجهاً لهذا الهدف توفر إرادة سياسية قوية. واقترح إنشاء منصات لتبنيّ الأنباء يدعمها بهمة مواطنون ممكنون، من الشباب خاصة، وفق ما هو معمول به في بعض البلدان، باعتبار ذلك ممارسة جيدة لإفشال حملات التضليل في أوقات الأزمات الصحية.

سادساً - ملاحظات ختامية

34- بين السيد هاولاند، في ملاحظاته الختامية، أهم النقاط التي برزت خلال حلقة العمل والتي من شأنها أن تحفز اتخاذ مزيد من الإجراءات. واستهل كلمته بالإعراب عن الأمل في أن يتحقق إدراك متجدد، في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن حقوق الإنسان توفر حواجز أمان مفيدة بالنسبة لوضع السياسات. وشدد على الحاجة إلى مضاعفة الجهود في سبيل ضمان اعتراف جميع الدول الأعضاء بقيمة حقوق الإنسان في أوقات الأزمات، وهو ما لم يكن عليه الحال دائماً أثناء الجائحة. ومن أهم استنتاجات حلقة العمل قوله إنه "قد يتعين على الديمقراطية أن تتكيف في أوقات الطوارئ الصحية العامة أو في غيرها من الأزمات العالمية، ولكن ينبغي عدم إضعافها أبداً"، مستشهداً بما قالته نائبة المفوض السامي في كلمتها الترحيبية. وشدد السيد هاولاند على وجوب أن تكون تدابير الطوارئ ضرورية ومتناسبة ومؤقتة بطبيعتها وغير تمييزية. فقد أثار استخدام عمليات الإغلاق وغيرها من تدابير الطوارئ، التي زاد من حدتها الافتقار إلى نهج تشاركية شاملة، على الفئات المهمشة والضعيفة حالها أكثر من غيرها خلال جائحة كوفيد-19.

35- ولاحظ السيد هاولاند أن الجائحة ووسائل التصدي الطارئة قد أضرت بتمتع المرأة بحقوق الإنسان وفاقمت أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بما فيها قدرة المرأة على المشاركة في الشؤون العامة. ومن الواجب بذل جهود خاصة من أجل الذين تخلفوا عن الركب لكي يُكفل لهم احترام حقوقهم، ولا سيما في أوقات الأزمات. وللمشاركة الشاملة والأمن والمجدية في الشؤون العامة أهمية حاسمة في معالجة العديد من القضايا الهيكلية التي تعوق التمتع الشامل والمنصف بالصحة وبمحدداتها الأساسية. ومن المهم تطوير المشاركة الاجتماعية المؤسسية والمنظمة والمستدامة والمجدية، وتحسين جمع البيانات وتدريب المسؤولين الحكوميين على المشاركة وتمكين المواطنين منها، قبل حدوث حالة من حالات الطوارئ، من أجل الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة الأزمات في المستقبل. وبالمثل، يكون التواصل المبني على أدلة وإيجاد واستخدام سبل مبتكرة للمشاركة، فضلاً عن تقاعلات أكثر استدامة بين المواطنين وواضعي السياسات وتجاوز أوتق مع جهات فاعلة في المجتمع المدني، حتى في أثناء حالات الطوارئ، من أهم وسائل الاستعداد بشكل أفضل للأزمات الصحية أو لغيرها من الأزمات في المستقبل. وأخيراً، شدد السيد هاولاند على ما لإعادة بناء الثقة وإفساح فضاءات مبتكرة وتهيئة بيئة تمكينية من أهمية قصوى في تحسين سبل التصدي للأوبئة في المستقبل وفي الأعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة.

سابعاً - التوصيات

36- ينبغي للدول أن تدرك أن المشاركة الشاملة والمجدية والأمن في الشؤون العامة من قبل جميع الأفراد والمجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتعزيز ديمقراطية فعالة وقادرة على الصمود، ولترسيخ سيادة القانون والإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فضلاً عن النهوض بالمساواة بين الجنسين.

37- وينبغي للدول أن تكفل جعل المشاركة العامة أحد أهم عناصر الاستراتيجيات التي يراود بها ضمان الصحة العامة، حتى أثناء الأزمات الصحية، فهي تمكن الأفراد والمجتمعات المحلية من تحمل مسؤولية رفاههم؛ وتمكن من تبيين المخاطر والتحديات المحيطة بالصحة؛ وتحد من التفاوتات في التمتع بالصحة؛ وتعزز الثقة في مؤسسات الصحة العامة؛ وتعزز قدرة نظم الصحة على الصمود والمساءلة.

38- وينبغي إعادة بناء ثقة عامة الناس في المؤسسات وفي هياكل الحوكمة، بعد أن تآكلت في العديد من البلدان أثناء جائحة كوفيد-19 بسبب سوء استخدام تدابير الطوارئ أو استخدامها بشكل غير متناسب وبسبب التعليق المؤقت وغير المبرر لآليات الرقابة، ويكون ذلك بتقوية مؤسسات قادرة على الصمود، وبتشجيع المشاركة الشاملة والمجدية والأمنة في الشؤون العامة، وإتاحة فضاء مدني حر. وينبغي للدول أن تكفل جعل المشاركة العامة في صميم التعافي من الأزمات الصحية أو غيرها من الأزمات الطارئة في المستقبل وفي صميم التأهب لها على المدى الطويل.

39- وفي الأزمات الصحية أو غيرها من الأزمات الطارئة، ينبغي اعتماد تدابير لأجل ضمان إشراك أصوات الأشخاص الأكثر تضرراً من الأزمة والأقل تمثيلاً في الشؤون العامة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، ومن ضمنها أصوات النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي إعاقة والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي وأفراد مجتمع الميم + والأقليات والنازحين والمهاجرين والأشخاص من فئات مهمشة أخرى.

40- ويجب أن تملّي الضرورة القصوى أي تدابير طارئة تتخذها الدول لحماية السكان، وأن تكون متناسبة، ومؤقتة بطبيعتها، وغير تمييزية، وخاضعة للمراجعة القضائية، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وحتى في حال عدم إعلان حالة الطوارئ، ينبغي أن تفي بمتطلبات القانونية والضرورة والتناسب وعدم التمييز التدابير الاستثنائية التي تتخذها الدول لحماية الصحة العامة والتي قد تقيد بعض حقوق الإنسان. وينبغي عدم إساءة استخدام هذه التدابير بغرض عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام، وينبغي استعراضها بانتظام للتأكد من توافقها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي رفع أي تدابير حيثما تنتفي ضرورة اتخاذها أو إذا لم تتناسب مع الوضع.

41- وينبغي للدول أن تستند إلى الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 لأجل توطيد هياكلها الأساسية وحماية المؤسسات الديمقراطية في مواجهة الأزمات الصحية غير المتوقعة والواسعة النطاق.

42- وينبغي للدول أن تضع أطراً تشريعية وإجراءات تشغيلية مناسبة قابلة للتطبيق أو قابلة للتكيف مع مثل هذه الأزمات، بما فيها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغرض تشجيع المشاركة العامة وتوسيع نطاقها.

43- وينبغي إجراء تقييمات للأثر على حقوق الإنسان بغية ضمان أن يتسق تصميم التكنولوجيات الجديدة وتطويرها وتشغيلها، بما فيها الذكاء الاصطناعي، اتساقاً تاماً مع معايير حقوق الإنسان، في الأوقات العادية وفي أوقات الأزمات على حد سواء.

44- وينبغي الاسترشاد في عمليات صنع القرار التي تمس حياة الناس بالقانون الدولي لحقوق الإنسان كما ينبغي كفالة اتساق هذه العمليات بالشفافية والحصول على المعلومات والمشاركة على الصعيد المحلي والوطني والدولي، بوسائل منها إتاحة فضاءات تشاركية رسمية ودائمة ومؤسسية.

45- ويستلزم ضمان المشاركة الفعالة في سياق صنع القرار أثناء حالات الطوارئ استثماراً جاداً والتزاماً بدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المشاركة في الشؤون العامة في الأوقات العادية. ولذلك، ينبغي للدول أن تعزز المشاركة العامة المتساوية والمجدية بواسطة ذوي المصلحة المتعددين وعن طريق الفضاءات التشاركية المؤسسية في الأوقات العادية، والتي ينبغي أن تكون جاهزة للاستخدام في أوقات الأزمات، مع إجراء تعديلات حسب الضرورة.

- 46- وينبغي إعطاء الأولوية لمشاركة المجتمعات المحلية مشاركة منهجية ومجدية في تصميم وتنفيذ السياسات المتعلقة بالصحة، وذلك بإجراء الإصلاحات القانونية اللازمة، وبالاستثمار المالي المستقر، وبزيادة قدرات الحكومات على تصميم آليات تشاركية وعلى تنفيذها. وإن تمكين الأفراد والمجتمعات عن طريق المشاركة لا غنى عنه بالنسبة لبناء رعاية صحية أساسية أكثر متانة ومرونة وتركيزاً على الناس وللمستقبل أكثر صحة وأماناً وإنصافاً للجميع.
- 47- وينبغي للدول أن تجمع بيانات مصنفة ومراعية للفوارق بين الجنسين، وأن تدعم جمع المجتمعات المحلية هذه البيانات وأن تكفل استخدامها، حتى في أوقات الأزمات، لأجل الاسترشاد بها في إصلاحات السياسات ولأجل تحديد السبل المناسبة للتصدي للأزمات، بوسائل منها تحديد احتياجات المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة حالها، وضمان مشاركة السكان الفعالة والشاملة في صنع القرار.
- 48- وينبغي للحكومات والمنظمات الإعلامية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تتعاون بنشاط، حتى في أثناء الأزمات، على التصدي للمعلومات المغلوطة والتضليل الإعلامي، سواء عبر الإنترنت أو خارجه، وعلى ضمان حق الناس في الحصول على المعلومات والقدرة على اختيارات مستنيرة، بوسائل منها تعزيز مبادرات تبين الأنباء.
- 49- وينبغي دائماً ضمان مشاركة المرأة المجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار، حتى في أوقات الأزمات. وهذا ليس التزاماً قانونياً بضمان تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان فحسب، وإنما هو أيضاً عامل حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والنمو العادل والمستدام، والحوكمة الحديثة والشفافة.
- 50- وينبغي للدول أن تكفل للشباب، ولغيرهم من الفئات المهمشة أو المستبعدة تقليدياً في عمليات صنع القرار، المشاركة المتساوية والمجدية، ومن ضمنها تصميم وتنفيذ تدابير درء الجوائح والتصدي لها.
- 51- وينبغي للدول أن تكفل مشاركة العاملين في مجال الرعاية الصحية في عمليات صنع القرار عبر الاستفادة من مشورتهم التقنية ومساهماتهم لأجل إيجاد أشكال شاملة ومنسقة من التصدي للأزمات الصحية.
- 52- وينبغي للدول أن تعترف بالجهات الفاعلة في المجتمع المدني وبالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها شركاء رئيسيين في حماية حقوق الإنسان، ولا سيما في أوقات الأزمات.
- 53- وينبغي الحفاظ على طابع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان غير السياسي والمستقل في اضطلاعها بأنشطتها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، حتى في أوقات الأزمات. وينبغي تزويدها بإطار قانوني ومؤسسي متين وبما يكفي من الموارد.
- 54- وينبغي للدول أن تتعاون بحسن نية على التصدي للأزمات الصحية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها الأوساط الأكاديمية والمدافعون عن حقوق الإنسان، بأن تضمن مشاركتها في وضع استراتيجيات فعالة في مجال الصحة وفي تنفيذها، لأن المجتمع المدني جزء أساسي من النسيج الاجتماعي وهو من مصادر المرونة في أوقات الأزمات.

- 55- وينبغي للدول أن تنظر في استحداث سبل مناسبة لتعزيز قدرة المجتمع المدني على المشاركة في التأهب للجوائح والتصدي لها بأن تقدّم الدعم له لكي يخفض تكاليف تشغيله.
- 56- وينبغي للدول أن تتخذ تدابير أشد صرامة لأجل توفير حماية فعالة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بأن تمنع التهديدات عبر الإنترنت وخارجه وبأن تردعها وتحقق فيها، فضلاً عن التوعية بالتصدي للقوالب النمطية السلبية وتعزيز التفاهم وثقافة احترام منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- 57- وينبغي للمجتمع المدني وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تواصل عملها المهم على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما في أوقات الأزمات.
- 58- وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز المناقشات بين ذوي المصلحة المتعددين بغية تبادل التجارب وتحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بالفضاءات التشاركية الخلاقة والابتكارية ووسائل ضمان مشاركة الأصوات المختلفة.